

التمويل الإسلامي كبديل لمواجهة وتجاوز الأزمة المالية العالمية وآفاقها المستقبلية

أ. راضية مدي
جامعة الوادي - الجزائر
ra_meddi@yahoo.fr

أ. فتيحة عقون
جامعة الوادي - الجزائر
fatihaag2010@yahoo.fr

Received: 2012 Accepted: 2012 Published: 2012

ملخص:

يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث ظهرت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر في سنة 2008 ولا زالت آثارها إلى غاية اليوم. والملاحظ أنه مع ضخامة هذه الأزمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير على البنوك الإسلامية، وبهذا نرى أن التمويل الإسلامي قادر على الحد من شدة ووتيرة الأزمات المالية.

Résumé :

L'économie mondiale affronte actuellement une réelle crise financière, cette crise qui a touchée les pays développés et les pays en voie de développement en même temps a apparue en 2007 et a émergée plus en 2008 et ces effets restent toujours présents.

Mais ce qui est remarquable que malgré l'étendue de cette crise, elle n'a pas affectée significativement les banques islamiques, c'est-à-dire que la finance islamique est capable de réduire la sévérité et la fréquence des crises financières

تمهيد:

لقد شهد القرن العشرين عددا من الأزمات الاقتصادية، أهمها أزمة الكساد الكبير في 1929 وأزمة المكسيك والأرجنتين والأزمة الآسيوية لعام 1997 التي مست العديد من الدول الآسيوية، وتعد الأزمة المالية العالمية أو ما يسمى "بأزمة الرهن العقاري"، الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير.

بدأت أزمة الرهن العقاري تتضح منذ صيف 2007 عندما أصبح من المؤكد أن القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة أصبحت غير قابلة للتحصيل، وحيث أن هذه القروض تم تسويقها إلى عدد كبير من المؤسسات المالية في شكل سندات ومنتجات مالية معقدة فإن مشكلة هذه القروض أصبحت تمس الأوضاع المالية لكثير من المؤسسات الأمريكية وغيرها في بعض دول العالم. وقد عصفت بأكبر اقتصاد في العالم "الاقتصاد الأمريكي" عقب انهيار وإفلاس أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا "بنك ليمان براذرز الاستثماري"، وقد شكّلت أكبر صدمة في القطاع المالي الأمريكي، ثم امتدت إلى باقي دول العالم لتشمل الدول الأوروبية، وكان أول المتأثرين هو مصرف نورذرن روك البريطاني، وتبعه منافسائه إتش. بي. أو. إس وبرادفورتز البلجيكي الهولندي. والدول الآسيوية، ثم انتقلت إلى دول العالم الثالث، وقد كان وقع هذه الأزمة

كبيرا على اقتصاديات هذه الدول ... وقد قال بيتر ماندلسون مفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي: إن الأزمة بدأت في أمريكا، وينبغي أن يأتي حلها من أمريكا أيضا لأنها المسؤولة عن أضخم وأعقد أزمة مالية في تاريخ العالم.

وفي ظل هذه الأحداث وجد أنّ الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية العالمية يحضى بصدى واسع، ففي وقت تتوالى فيه ضربات الأزمة المالية على الكثير من المصارف التقليدية، فإن تأثيرات هذه الأزمة على البنوك الإسلامية كانت ضئيلة، مقارنة بالبنوك الأخرى، حيث حقق النظام المالي الإسلامي نجاحا ملحوظا في مواجهة أزمة السيولة بعكس البنوك التقليدية التي تتعامل بالفائدة، واستطاعت بنوكه زيادة رؤوس أموالها واستقطاب المزيد من الزبائن، مما دفع بالاهتمام بالصناعة المصرفية الإسلامية من قبل العديد من المؤسسات المالية العالمية الشهيرة، وبعض الدول الأوروبية التي بدأت بإنشاء فروع إسلامية أو بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- فهل من الممكن أن يكون التمويل الإسلامي هو البديل الأنجع لحل الأزمة المالية العالمية ومواجهة تحدياتها المستقبلية؟

بناء على الإشكالية السابقة قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور هي:

- ✓ أولا: ماهية الأزمة المالية العالمية، آثارها و تداعياتها
- ✓ ثانيا: التمويل الإسلامي كحل للأزمة المالية العالمية
- ✓ ثالثا: التمويل الإسلامي كآلية للحد من آثار الأزمة المالية العالمية

أولا : ماهية الأزمة المالية العالمية، آثارها و تداعياتها

1. مفهوم الأزمة المالية

تعددت التعاريف لمفهوم الأزمة حيث تطور هذا المفهوم مع تطور الأنظمة الاقتصادية حيث انطلق من الأزمة الاقتصادية ووصل إلى الأزمة المالية. يمكن تعريف الأزمة على: " أنها عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا ونفسيا وسلوكيا." فهي "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض و الطلب."¹

"الأزمة هي اختلال في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والذي يتميز بتراجع الطلب والإفلاس و البطالة".²

"موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة عنف ، ومدته الزمنية قصيرة ولكن مايكل بريشتر يرى أنها ليست بالضرورة أن تكون قصيرة بل قد تمتد إلى عدة أشهر".³

أما فيما يخص الأزمة المالية نجد التعاريف التالية:

- "هي اختلال عميق واضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعهما انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها. وتمتد آثار ذلك إلى القطاعات الأخرى ."

- "ويقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول ، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية ، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم ، مما ينجم آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية".⁴

- "الانخفاض المفاجئ في أسعار الأصول المادية ، وهي انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومن ثم انخفاض الأسعار وتزايد البطالة ، والارتفاع المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة المضاربات المتتالية بدرجة تفوق قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض عوائد تلك الأصول ، كذلك هي عجز مدين رئيسي أو مجموعة من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتسديد القروض وفوائدها كما حدث في أزمة الرهن العقاري الأمريكية."

- "وفي الأخير يمكن إعطاء تعريف شامل للأزمة حيث تعبر عن حالة تواجهها المؤسسات والمشروعات والتي تختلف من حيث مضمونها أو نوعها وأسبابها ، وقد ترجع هذه الأخيرة إلى ضعف أو خطأ في سلوك المستثمر والمؤسسات المالية وإدارة المخاطر والمضاربات الوهمية والممارسات الغير أخلاقية والغير القانونية في الأسواق المالية".⁵

2. أنواع الأزمات: تعددت أنواع الأزمات بتعدد الأسباب ونذكر أهم هذه الأنواع فيما يلي:

1.2. أزمة العملة: تنشأ هذه الأزمة نتيجة للمضاربة على عملة بلد ما لدرجة تؤدي إلى انخفاض شديد في قيمتها ، أو إجبار السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي على الدفاع عن عملتها ببيع مقادير ضخمة من احتياطياتها ، أو رفع سعر الفائدة بنسبة عالية. وتسمى هذه الأزمة كذلك بأزمة سعر الصرف أو أزمة ميزان المدفوعات.

2.2. الأزمة المصرفية: تحدث الأزمة المصرفية عند اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك، بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك لمنع حدوث آثار سلبية واسعة النطاق في الدولة. وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة ولها آثار أشد على النشاط الاقتصادي، وقد كانت هذه الأزمات نادرة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينيات وتحدث بالترادف مع أزمات العملة⁶.

و نميز بين نوعين من الأزمات المصرفية:

1.2.2. أزمة السيولة: تحدث هذه الأزمة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلبات السحب على الودائع. ومن المعروف أن البنوك تقوم بإقراض معظم الودائع التي لديها وتحتفظ بنسبة قليلة لمواجهة السحوبات اليومية، وبالتالي فهي لن تلبى كل طلبات المودعين بالسحب إذا تخطت هذه النسبة وهنا تحدث الأزمة، وإذا مست هذه الأزمة بنوك أخرى فتحدث أزمة مصرفية.

2.2.2. أزمة الائتمان: في هذه الحالة تكون البنوك تتوافر على الودائع لكن ترفض منح القروض خوفاً من عدم القدرة على الوفاء بطلبات السحب هنا تحدث أزمة في الإقراض أو الائتمان.

3.2. أزمة أسواق المال "حالة الفقاعات": تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble" أين يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة المضاربة الشديدة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى⁷.

3. أسباب وجذور الأزمة المالية الحالية:

كشفت عملية التنامي المتسارع للاضطرابات في سوق رأس المال الدولية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2008 عن طبيعة خلل قائم في عمل المنظومة مما أدى إلى مخاوف من حدوث انصهار مالي كامل على المستوى العالمي. حيث تمثلت القوى الدافعة للنمو إلى حد كبير في معدلات قوية للطلب من قبل المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية حفز عليه الائتمان السهل وارتكز على أسعار العقارات المنتعشة، بالإضافة إلى معدلات الطلب المرتفعة للاستثمار والنمو القوي في الصادرات لدى بعض الدول النامية وبصفة خاصة الصين، تم تمويل نسب العجز

المتزايدة لدى الولايات المتحدة عبر تلك الفترة من خلال الفوائض المتزايدة مع الصين واليابان وبعض الدول الأخرى التي حققت تراكمات كبيرة في الاحتياطي النقدي وكانت على استعداد لشراء أصول مقيمة بالدولار.⁸

مما سبق كانت بداية الأزمة المالية من الولايات المتحدة بما يسمى بأزمة الرهن العقاري والتي مرت بالمراحل

التالية:

- في سنة 2000 حدث انخفاض في أسعار الفائدة إلى أقل من 1% وانفجار فقاعة شركات الانترنت، في هذه المرحلة بدأت قيمة العقارات في الارتفاع، وأدى ارتفاع أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها وانخفاض أسعار الأسهم في القطاعات الأخرى إلى إقبال الأمريكيين على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، كما سجلت زيادة في عمليات الإقراض من قبل البنوك والتساهل في منحها لذوي الدخل المنخفضة أو ما يسمى بالقروض الرديئة Subprimes، فقد لجأت البنوك إلى الإقراض العقاري المرتفع المخاطر بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح لمؤسسات القرض.⁹

وتميزت هذه القروض بأنها خلال السنتين الأوليين يتم دفع فوائد تلك القروض، وفي السنة الثالثة يقومون بدفع الدين وفوائده، لكن هناك الكثير من هؤلاء الذين لا يقدررون على الدفع حيث بلغ حجم القروض المتعثرة 100 مليار دولار وهو ما يعني أن قيمة تلك القروض قد ضعفت. فالبنوك لم تكتف بالتوسع في منح القروض الأقل جودة بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي التوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من رهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يسمى بالتوريق، فالبنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وقد بلغت نسبة التوريق 81% من هذه القروض العقارية التي فيها مخاطر. وهكذا أدى التركيز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر.¹⁰

وكنتيجة حتمية للتوسع في عملية التوريق توسعت الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي حيث أصبح هذا الأخير يمثل نسبة 98% من النشاط الاقتصادي، ولتعزيز مركز هذه السندات قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتأمين على السندات لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها ضمانا لسداد قيمة السندات من طرف شركة التأمين وهذا في حالة ما إذا أفلس البنك أو عجز صاحب العقار عن السداد، كما تمت المضاربة عليها في الأسواق المالية وبصورة منفصلة عن السندات، وفي سنة 2006 حدثت حالة من التشبع التمويلي العقاري وارتفعت معدلات الفائدة إلى 25.5%، وكنتيجة لتلك الفروقات السعرية التي أرهقت أصحاب

العقارات وتوقفهم عن التسديد قامت البنوك ببيع العقارات محل النزاع والتي رفض مالكوها الخروج منها وكنتيجة لهذا النزاع بين البنوك وأصحاب العقارات أدى ذلك إلى انخفاض قيمة تلك العقارات بنسبة 50% بدءاً من عام 2007 وأصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها، فلم يعد في مقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع السندات التي بدأت قيمتها في الانخفاض فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية، وكنتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين إفلاسها فسيطر على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة مما دفع المدعين بسحب ودائعهم وانعكس سلباً على سيولة البنوك حيث قدرت خسائرهم 20 بنكا عالميا بـ: 1300 مليار دولار وعلى الرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي تجاوزت 500 مليار دولار فأعلنت إفلاسها، وتوالت الخسائر وانخفضت أسهم البنوك وشركات الاستثمار العقاري والنتيجة أصيبت الأسواق المالية بالشلل التام.

ومع إفلاس بنك ليمان براذرز رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة بدا للعالم أن الأزمة قد انفجرت بالفعل، وبسبب العلاقات المتشابكة بين الاقتصاد الأمريكي وما تنقله الفضائيات وشبكات الإنترنت والاتصالات، فإن العالم دخل دوامة الأزمة بسرعة، وبدأت الدول الكبرى في ضخ مليارات الدولارات لجهود الإنقاذ وتحريك الطلب، وأصبح الأمر المسيطر شبح أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929 والذي عاد ليطل برأسه من جديد¹¹.

و يوضح الشكل التالي أسباب الأزمة المالية العالمية:



المصدر: د طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 14.

4. آثار الأزمة المالية الحالية:

1.4. آثار الأزمة المالية دولياً: في هذه المرحلة سنتطرق لأهم الآثار الأزمة المالية عالمياً:

- بلغ إجمالي الديون الفردية الناجمة عن أزمة العقارات 6.6 تريليون دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لـ: 55 سنة أي أن الدول الخليجية لن تستطيع مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة هذه الأزمة¹². كما بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار.

- إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين في الولايات المتحدة وشمل الدول الأوروبية كذلك، فكان أول المتأثرين هو مصرف نورذرن روك البريطاني، وتبعه منافسها إتش. بي. أو. إس وبرادفورتز البلجيكي الهولندي، مع انخفاض حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية، مما أدى إلى تقلبات ترتب عنها اضطراب واخلل وانهيار في مؤشرات البورصات .

- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1,4% سنة 2008 إلى حدود 0,3% مع حلول سنة 2009، وسجل النشاط الاقتصادي في أوروبا استمراراً في النزول بـ: 2,4% في 2010 و 2,3% في 2011 ومن المتوقع أن يسجل 1,8% في 2012 حسب توقعات صندوق النقد الدولي، كما يتوقع انكماش الاقتصاد البرتغالي بـ: 1,8% واليونان بـ: 2% وتم تسجيل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة اليورو بـ: 0,2% حتى جوان 2011¹³ مع ارتفاع نسبة البطالة.

- كذلك انعكست تداعيات الأزمة المالية على الدول العربية وتضررت أسواقها سلباً حيث شهدت مؤشرات انخفضت مستمرة بنسبة 37% سجلت خسائر كبيرة خاصة على قطاعي "العقارات" و"البنوك" في مختلف الأسواق، مع استمرار القلق حول مصير تلك النشاطات الاستثمارية.

- انخفاض أسعار النفط بدول مجلس التعاون الخليجي الست بنسبة 50% من 150 دولاراً للبرميل في شهر يوليو إلى حوالي 77 دولاراً في 2008، ووصل سعر النفط 35 دولاراً في بداية 2009، وهو ما أثر على صادراتها وانعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت إلى 4.2% في عام 2009 مقابل 5.7% عام 2008.

- تراجع في مداخيل صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها في مايو بـ 1500 مليار دولار إلى نسبة 30% وخسارة 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل.

- انخفاض أسواق الصرف العالمية خاصة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى أثر سلبي على أسعار صرف العملات العربية.

2.4. آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري: لقد شهد الاقتصاد الجزائري تأثراً أقل من تداعيات الأزمة مقارنة بالدول العربية الأخرى للأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات أي أن تأثير الأزمة على الاقتصاد الجزائري كان ظاهراً عند انخفاض أسعار البترول لأنها تمثل نسبة 98% من الصادرات.
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيراً عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول إلى حدود هذا السعر.

بما أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو بـ 4,9% مقابل 3,1% سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات بـ 6%، إلا أن تراجع الأسعار شكل عامل ضغط مستمر على الدول النفطية حيث تأثرت المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنية التحتية التي تمول من قبل الدولة التي تدخل في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فضلاً عن تأثير المداخيل الجبائية أيضاً وهو ما أثر على نمو الاقتصاد الجزائري. أما القطاع المصرفي الجزائري فكان بعيداً عن تداعيات الأزمة نتيجة عدم مخاطرة الجزائر في مجال التوظيف المالي، بالإضافة إلى عدم ارتباط البنوك الجزائرية بشبكات وتعاملات خارجية مع التسيير الحذر لاحتياطي الصرف وعدم الاستثمار في أصول ذات مخاطر، ما أدى إلى تخفيض قيمة المديونية إلى 3,9 مليار دولار نهاية نوفمبر 2008.

تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57,2% في 2007 وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام مما ساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، كما أن توظيفات الجزائر المالية من احتياطياتها كانت لدى البنوك من الدرجة الأولى أي بعيدة كل البعد عن المخاطرة.

و يمكن تلخيص الآثار الناجمة عن الأزمة وفق ثلاثة مراحل نبيها في الشكل التالي:



ثانيا: التمويل الإسلامي كحل للأزمة المالية العالمية.

قبل التطرق إلى التمويل الإسلامي كحل للأزمة المالية العالمية، نتعرض إلى مفهوم التمويل الإسلامي، مبادئه
ومؤسساته خاصة البنوك الإسلامية.

1. التمويل الإسلامي:

ينصرف مفهوم التمويل إلى تكوين الموارد وتعبئتها وتوجيهها لإقامة الاستثمارات المختلفة، إذ نجده يتطلب توفر
الموارد والطاقات وهذا بدوره يحتاج للمال النقدي والسلع الاستهلاكية التي تتطلب تعبئة لتلك الموارد وتوجيهها

للاستثمارات، من حيث المبدأ لا يختلف المفهوم الإسلامي للتمويل عن مفهومه التقليدي ولكنه يركز على التمويل الحقيقي و الطاقات البشرية بالخصوص.

مفهوم التمويل الإسلامي: هو: "تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي يديرونها ويتصرفون فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"¹⁴.

2. المبادئ التي تحكم عمليات التمويل الإسلامي:

لقد وضع الإسلام مبادئ عامة تحكم عمليات التمويل أي ما يتعلق منها بالحصول على المال أو بإنفاقه في أوجه مختلفة، وذلك حفاظا على إبقائه في إطاره الصحيح لأداء وظيفته الأساسية وهذه المبادئ هي:

1.2. الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية في الإسلام: من خلال:

1.1.2. تحريم الربا: يعرف الربا على أنه "زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال"¹⁵، وقد ثبت تحريم الربا في القرآن والسنة وإجماع المسلمين، حيث قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فآذونا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون"¹⁶

2.1.2. تحريم الاكْتِز

3.1.2. استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات

4.1.2. الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات

2.2. الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم أو الخراج بالضمآن: من المعلوم أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، فهي تعمل بنظام المشاركة في الربح والخسارة، ومعنى ذلك أن استحقاق الربح يعتمد على تحمل المخاطرة، فإذا دخل عنصر من عناصر الإنتاج إلى العملية الإنتاجية على أساس المشاركة في الربح الناتج على أساس الأجرة فعليه أن يقبل المخاطرة أي يضمن ما قد يحدث من نتائج سلبية ويتحملها مقابل استحقاقه لنصيب من الربح إذا تحقق وهذا هو معنى الغنم بالغرم.

3.2. استمرار الملك لصاحبه

4.2. ارتباط عمليات التمويل الإسلامية بعمليات اقتصادية حقيقية: أي أن التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد أو بالإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا إلى المجتمع، وذلك لأنه تمويل سلعي وليس تمويلا بالقروض.

3. مؤسسات التمويل الإسلامي: بعدما تعرضنا لمفهوم التمويل الإسلامي بقي لنا أن نناقش الإطار المؤسساتي الذي يمكن أن يكون القناة التي تجسد التمويل الإسلامي في أرض الواقع. ويمكن أن نجمل المؤسسات العاملة في مجال التمويل الإسلامي في¹⁷:

1.3. شركات التأمين الإسلامية: تعد شركات التأمين الإسلامية مؤسسات تمويلية يمكنها أن تجسد التمويل الإسلامي في أرض الواقع. إذ تعتمد هذه الشركات على مبدأ التأمين التعاوني والذي يتضمن بطبيعته تبرعا بين المتعاملين أو شكلا من المساندة والمؤازرة في الظروف الحرجة خلافا للتأمين التجاري الذي يستهدف الربح من وراء الخدمات التأمينية.

2.3. شركات الاستثمار الإسلامية: وهي مؤسسات تقوم بجمع المدخرات الصغيرة من خلال أسهم رأس المال وودائع المضاربة وإتاحتها للمستثمرين وتساعد أصحاب المشاريع من أفراد وشركات في الحصول على التمويل. وبذلك تلعب هذه المؤسسات دور الوسيط في مساعدة المدخرين على إيجاد سبل مربحة لمدخراتهم وأصحاب المشاريع لإيجاد الأموال اللازمة لتوسعة أعمالهم .

3.3. مؤسسات الزكاة: إن الزكاة من الناحية الاقتصادية تؤثر على توزيع المداخر، وتؤثر على الإنتاج أيضا من خلال تمكين الفقراء وسائل الإنتاج مما يزيد الطاقة الإنتاجية ويؤدي للقضاء على البطالة وتؤثر على الاستهلاك كما أنها تمنع وتحارب الاكتناز.

4.3. سوق رأس المال الإسلامي: سوق رأس المال الإسلامي تعرف بأنها سوق يتم فيها تداول أموال الاستثمار على أساس توقعات ربح المنشآت والتي تعكس فيها المعدلات النسبية للربح الكفاءة النسبية لتلك المنشآت حيث يتم تخصيص أموال الاستثمار حسب العائد المتوقع¹⁸.

5.3. البنوك الإسلامية: يعتبر موضوع المصرفية الإسلامية من الموضوعات الحديثة في العلوم المالية والمصرفية. وإن لم يكن كذلك بالنسبة لعلوم الفقه والشريعة، وقد تجسدت أهمية البنوك الإسلامية كإطار نظري وموضوعي علميا في العلوم المالية والمصرفية من خلال اتساع دائرة المعالجة من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي .

1.5.3. تعريف البنوك الإسلامية: يعرف البنك الإسلامي على أنه " مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالفائدة الربا ثم العمل على توظيفها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع"¹⁹.

2.5.3. خصائص البنوك الإسلامية: للبنوك الإسلامية عدة سمات أو خصائص تميزها عن باقي البنوك تتمثل أهم هذه الخصائص في:

✓ استبعاد الفوائد الربوية؛

✓ الاستثمار في المشاريع الحلال

✓ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

4. التطبيقات المعاصرة لصيغ التمويل في البنوك الإسلامية: تستخدم البنوك الإسلامية صيغا عديدة للتمويل منها:

1.4. التمويل بالمضاربة: تعرف المضاربة على أنها "عقد على شركة من أحد الجانبين وعمل من الآخر"²⁰ فالمضاربة إذن هي صيغة من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج رأس المال والعمل لإقامة مشروعات اقتصادية يمولها صاحب رأس المال ويديرها المضارب. على أن يتفقا على نسبة توزيع الأرباح بينهما أما الخسارة فيتحملها الممول إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط عقد المضاربة.²¹

من خلال هذا التعريف نستنتج أن المضاربة هي تعاون بين المال والعمل من أجل تحقيق الربح. أخذت البنوك الإسلامية المضاربة في صورتها الأولية وحاولت تكييفها مع القواعد التمويلية الحديثة عن طريق إدخال نوع من التطوير عليها، وتعد المضاربة بنوعها المطلقة والمقيدة الأساس القانوني لما تجزئه البنوك الإسلامية من عمليات بواسطتها، وإن كانت تفضل المضاربة المطلقة لأنها تعطيها حرية أكبر في الاستخدام، ومن التغيرات التي أدخلتها البنوك الإسلامية على شكل المضاربة المعروف أن أصبحت أطرافها ثلاثة هم أصحاب المال، البنك، والمستثمرين، وتجمع هذه الأطراف علاقة مشاركة لا علاقة دائنية ومديونية كما تغيرت طبيعة الأطراف حيث انتقلت من الأشخاص الطبيعيين إلى الأشخاص المعنويين لا سيما المضارب والذي يمثل إما البنك وإما الشركات التي تطلب التمويل من البنك.²²

2.4. التمويل بالمشاركة: تعتبر صيغة المشاركة إحدى مجالات الاستثمار الهامة في البنوك الإسلامية ولا شك أن الاشتراك في الأموال وتقليبها في وجوه الكسب المختلفة صورة هامة وجادة من صور استثمار الأموال، ووفقا لهذه الصيغة يتحول البنك الإسلامي إلى شريك كامل للعميل وليس مجرد ممول له.

3.4. التمويل بالمراجعة: وهو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومنتفق عليه، ويعتبر الباحث سامي حمود أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها من كتاب الأم للإمام الشافعي — رحمه الله —، وأدخلها إلى النظام المصرفي الإسلامي.²³

4.4. التمويل بالإيجار: أخذ من الإجارة المعروفة في كتب الفقه الإسلامي وأدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي تحت اسم التأجير التمويلي وهو لا يختلف كثيرا عن الائتمان الإيجاري الذي تطبقه البنوك التقليدية²⁴، وله عدة أشكال منها: التأجير المنتهي بالتمليك، التأجير التمويلي، التأجير التشغيلي.

5.4. التمويل بالإستصناع: وهو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق بشروط معينة وأفضل مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات، وهو على نوعين الإستصناع الأصلي والإستصناع الموازي.

6.4. التمويل بالسلم: هو صيغة من صيغ البيوع مثل المربحة، لكنه يختلف عنها في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك، على أن يتم التسليم لاحقا، وقد شرع أساسا في مجال الزراعة قديما، لكنه أصبح حاليا يطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة، وهو أيضا على نوعين مثل الإستصناع، أي السلم العادي والموازي.

بالإضافة إلى صيغ أخرى مثل المزارعة والمساقاة والقرض الحسن..الخ

5. تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي الإسلامي:

بحكم أن البنوك الإسلامية جزء من المنظومة المالية العالمية هذا الأمر يعني أنها تتأثر بهذه الأزمة المالية، وأنها قد ترتبط بأي تعاملات مالية مع البنوك العالمية ولو بطريقة غير مباشرة، وهي تتأثر بذلك إيجابا وسلبا.

1.5. الآثار الإيجابية للأزمة المالية العالمية على الصيرفة الإسلامية: أهم الآثار الإيجابية يتمثل في زيادة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية عربيا و دوليا و يظهر ذلك فيما يلي:

إن أول محاولة لإنشاء البنوك الإسلامية كانت في العالم العربي، بحيث قامت أول تجربة للبنوك الإسلامية سنة 1963 بإقليم الدهقيلية بدلتا النيل في مدينة ميت غمر في جمهورية مصر العربية تحت اسم "بنوك الادخار المحلية" تحت إشراف الدكتور أحمد النجار، أما الانطلاقة الحقيقية للبنوك الإسلامية بمفهومها الحديث فتجسد من خلال إنشاء بنك دبي الإسلامي سنة 1975، بعد ذلك عرف مجال المصرفية المحلية والإقليمية والدولية تطورا كبيرا في الصناعة المصرفية الإسلامية سواء من ناحية تأسيس مصارف إسلامية جديدة مثل بنك بوبيان بالكويت وبنك البلاد بالسعودية والبنك الإسلامي البريطاني بانجلترا خلال عام 2005، أو في شكل تحول بعض البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي مثل بنك الشارقة بالإمارات عام 2004 والبنك العقاري الكويتي عام 2005.

لقد انتشرت هذه الظاهرة عربيا وإسلاميا حتى وصل عددها وفق إحصائية صادرة عن ندوة المصرفية الإسلامية في نهاية 2008 إلى 434 بنكا إسلاميا منتشرة في 48 دولة بلغت على مستوى العالم 74805538 مليار دولار كانت الأصول الخليجية منها 2340780 مليار دولار²⁵.

كما عرفت الدول الغربية الصيرفة الإسلامية حيث تعتبر لندن المركز الرئيسي للتمويل الإسلامي في أوروبا، وكان مصرف بريطانيا الإسلامي أول مصرف يقدم خدمات مالية إسلامية في أوروبا في عام 2004، كما تم افتتاح أول مصرف إسلامي في إيطاليا في 2008.²⁶ لكن رغم النمو الذي يشهده قطاع المصارف الإسلامية في أوروبا والذي تصل نسبته إلى 10٪ سنويا، فإن هذا القطاع لا يزال غائبا عن السوق الفرنسية التي يوجد فيها أكثر من خمسة ملايين مسلم يشكلون أكبر جالية في الغرب ولا يوجد أي مصرف إسلامي.

وأصبح تركيز المصارف وتقنيات التمويل الإسلامي في باريس، على جدول الأعمال من الآن فصاعدا. وفي نفس السياق فقد تم عقد أول منتدى فرنسي بباريس جمع مختصين عربا وفرنسيين وناقش آليات التعامل الاقتصادي الإسلامي في فرنسا ففي الوقت الذي تتدفق البترودولارات إلى العاصمة البريطانية التي تستأثر بجانب كبير من استثمارات المصارف الإسلامية، ولاسيما الخليجية منها، تريد باريس المنافسة، ويأتي هذا القرار بعد تردد كبير بالنظر إلى التقاليد الفرنسية العلمانية²⁷.

وحسب آخر التقديرات سجلت أصول المؤسسات المالية الإسلامية ارتفاعا من 895 بليون دولار في عام 2010 إلى 1074 بليون دولار في عام 2011 بنسبة 20%، فيما أشارت بعض الدراسات إلى أن معدل النمو السنوي المركب CAGR للمؤسسات المالية الإسلامية وصل إلى 44% خلال الخمس سنوات الماضية²⁸.

2.5. الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الصيرفة الإسلامية:

يمكن ملاحظة هذه الآثار فيما يلي²⁹:

- انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه البنوك في هذه البورصات سواء استثمارا مباشرا أو عن طريق صناديقها الاستثمارية (تراجع دو جونز الإسلامية بضع نقاط، فيما فقدت دو جونز الأخرى أكثر من ثلث قيمتها...).

- أن الأزمة تحد من قدرة البنوك الإسلامية على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم مما يضعف من قدرتها على إدارة السيولة المتوفرة لديها، مما يؤثر سلبا في نمو أرباحها.

- تراجع سوق الصكوك الإسلامية التي تعتبر من أنشط وسائل الدين في الصناعة المالية الإسلامية، وإن تمثل ذلك في شكل تراجع في الأرباح والنمو وليس في قيمة الأصول كما حدث في البنوك التقليدية.

وفيما يلي جدول يبين تطور قيمة الصكوك الإسلامية المصدرة من 2007 إلى 2008.

جدول رقم (01): الصكوك الإسلامية المصدرة حسب الدول في 2007 و2008 و2009

الدولة	2007 (مليون دولار)	2008 (مليون دولار)	2009 (مليون دولار)
ماليزيا	13412.9	5470.4	13700
الإمارات	10807.5	5300.2	3100
السعودية	5716.3	1873.2	3000
البحرين	1065	700.4	1700
إندونيسيا	92.8	663.3	1800
باكستان	524.3	476.2	400
قطر	300	300.9	لم تصدر صكوك
الكويت	835	190	لم تصدر صكوك
بروناي	279.3	95.1	400
المجموع (مليار دولار)	33.0331	15.0697	24.1

المصدر: موقع: www.alwaqat.com 22/6/2010، نقلا عن دهناء محمد هلال الحنيطي، أنعام محسن زويلف، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبلية المركز الجامعي غرداية في 23 و24 فيفري 2011.

من هذا الجدول نلاحظ أن مجموع الصكوك الإسلامية المصدرة كان بقيمة 33 مليار دولار سنة 2007 ثم سجل تراجعا في سنة 2008 حيث وصل إلى 15 مليار دولار متأثرا بالأزمة المالية العالمية، لكنه شهد انتعاشا ملحوظا في سنة 2009 بتسجيله مبلغ 24.1 مليار دولار.

غير أن هذه التأثيرات السلبية تبقى محدودة، بالنظر لما أصاب القطاع المالي التقليدي من أضرار بليغة لتؤدي بذلك إلى تغيير جذري في القوانين والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي الخاضع لقوانين السوق.

وبالتالي نستنتج من خلال هذه التأثيرات أن المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي شكلت حاجزا عمل على حماية البنوك الإسلامية من الانعكاسات السلبية المباشرة للأزمة المالية العالمية.

ثالثا: الاستراتيجيات المصرفية الإسلامية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية وآفاقها المستقبلية:

يمكن اعتبار التعاون المصرفي الإسلامي، الاندماج وعمليات ما بين البنوك الإسلامية أهم آلية للحد من آثار

الأزمة المالية العالمية³⁰:

1. التعاون والتكامل بين وحدات الصناعة المصرفية الإسلامية:

يجب أن تعمل البنوك الإسلامية على تفعيل الأدوار والمهام الموكولة للهيئات والمنظمات الدولية التي تحتضن العمل المصرفي الإسلامي مثل: البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات الإسلامية... الخ

ولاشك أن اشتراك غالبية البنوك الإسلامية في عضوية هذه الجهات سوف يدعم توجهاتها، وبعد ذلك تقوم بالتحرك محليا وإقليميا ودوليا لعرض الأفكار ووجهات النظر الرامية إلى تثبيت النظام وتعزيزه.

2. العمل على استكمال الهيئات والمؤسسات التي تحتضن العمل المصرفي الإسلامي:

من خلال إنشاء هيئات أخرى لها مهام محددة تدعم وترسخ آليات العمل المصرفي الإسلامي، ولعل أهمها:

- إنشاء هيئة مركزية للإفتاء للمعاملات المالية الإسلامية من أجل العمل على توحيد مصادر الفتوى والتخريج الشرعي لها.

- إنشاء صندوق تكافل للبنوك الإسلامية بغرض تقديم الدعم الفوري المادي والمعنوي لأي بنك من البنوك الإسلامية.

- إنشاء مركز تدريبي وتعليمي للعلوم المصرفية الإسلامية وذلك من أجل إعداد وتدريب وتخريج الكوادر المصرفية المؤهلة علميا وعمليا.

3. الإجراءات العملية لتحقيق التعاون بين البنوك الإسلامية:

يجب على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خاصة في الدول العربية والإسلامية اتخاذ عدد من الإجراءات من أهمها:

- الدخول في اتفاقيات ثنائية ومتعددة مع غيرها من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بحيث تشمل هذه الاتفاقيات كافة أوجه النشاط المصرفي الإسلامي كلما أمكن ذلك.

- دخول البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مجتمعة على مستوى كل دولة أو إقليم في مفاوضات جادة مع الأجهزة الرقابية من أجل الوصول إلى نمط مستقل للرقابة والإشراف.

- تفعيل دور صيغ التمويل الإسلامية في الواقع العملي خاصة ما يتعلق منها بالأجل الطويل.

4. الاندماج المصرفي :

الاندماج المصرفي هو نوع من أنواع التعاون بين البنوك الإسلامية لتفادي المخاطر والتوحد في وجه المنافسة الاقتصادية. ولاشك أن عمليات الاندماج المصرفي الجارية في أسواق المال العالمية جعلت العمل المصرفي يشهد تطورا

وتنوعا سريعا لن تتمكن البنوك الإسلامية من مواكبته داخل الحدود القطرية، لذلك يجب عليها مساندة الاتجاه العالمي للاندماج المصرفي، والتوجه نحو التكتل والتكامل فيما بينها لخلق تجمعات مصرفية ذات حجم أكبر وقاعدة أوسع سواء على مستوى كل دولة أو على المستوى الإقليمي، وعلى الرغم من وجود بعض عمليات الاندماج بين البنوك الإسلامية إلا أنها لم ترقى بعد للمستوى المطلوب.

ومما سبق يمكن طرح السؤال التالي: هل يمكن أن يعالج النظام الاقتصادي الإسلامي مشكلات الأزمات

المالية والاقتصادية القائمة؟

تتضمن الإجابة على هذا السؤال جوانب عقائدية وأخرى فلسفية وثالثة اقتصادية كما يلي³¹:

- إن المشرع للصيرفة الإسلامية هو الله سبحانه وتعالى، ولكن الموجود من بنوك إسلامية لا تمثل نظاما متكاملًا لحل المشكلات المالية والاقتصادية.
- إن النظام الاقتصادي الإسلامي لازال بحاجة إلى التطوير أكثر من مختلف الجوانب لتقديمه كمنظومة متكاملة للحلول الاقتصادية العالمية.
- يركز الغرب على أخلاقيات وأسس النظام الإسلامي وليس على إيديولوجيته، والذي يمكن أن يحل كثيرا من المشاكل الاقتصادية والمالية القائمة، فقد أعلن أحد الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد الفرنسي "موريس ألييه" قبل عقدين من الزمن بأن الأفضل للاقتصاد أن تكون الفائدة صفرية ومعدل الضرائب 2%، وهو مشابه لما هو موجود في النظام الإسلامي حيث لا فائدة ومعدل الزكاة 2,5%.

الخاتمة:

لقد أظهرت الأزمة المالية الحالية مساوئ النظام الاقتصادي الرأسمالي المعتمد على الربا من خلال أسعار الفائدة، والغرر من بيع أصول مالية لا تغطيها أخرى حقيقية الأمر الذي فجر الأزمة المالية وأدى إلى انهيار النظام المالي والمصرفي العالمي، وكساد عالمي هز الاقتصاديات المتطورة والمتخلفة على السواء، فقد تأثرت الدول المتقدمة نتيجة اعتمادها الكبير على المعاملات المالية مقارنة بالحقيقية، أما معظم الدول المتخلفة تأثرت نتيجة اعتمادها على تصدير المواد الأولية والتي انخفضت أسعارها بسبب الركود الذي نتج عن الأزمة .

ولذلك أصبح من الضروري إيجاد حل بديل للتمويل بعيد عن مسببات الأزمة، ومن الحلول المقترحة اعتماد التمويل الإسلامي، فالصناعة المالية الإسلامية أمامها اليوم فرصة ذهبية لتقديم التمويل الإسلامي بديلا عن النظام الرأسمالي والاشتراكي معا، ولكن لكي يتم استغلال هذه الفرصة يجب أن تحرص هذه الصناعة على اعتماد منتجات وأدوات مالية تجسد فلسفة الاقتصاد الإسلامي ومبادئه.

فالاتتماد على التمويل برأس المال بدلا من التمويل بالدين لها مناصرون حتى في علم الاقتصاد الوضعي، ولكن يجب أن يخضع لبعض الشروط منها:

- ✓ الأصل المبيع أو المؤجر يجب أن يكون أصلا حقيقيا لا خياليا أو افتراضيا.
- ✓ على البائع أن يمتلك السلع المبيعة أو المؤجرة.
- ✓ المعاملة يجب أن تكون معاملة تجارية حقيقية.
- ✓ الدين لا يمكن بيعه.

كما أن الصيرفة الإسلامية مازلت تعاني من النقص الحاد في العنصر البشري المؤهل والذي يجمع بين الخبرات والمعارف النظرية والفنية والمعارف الشرعية، كما تعاني من غياب التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية وعدم وجود مرجعية عليا متفق عليها.

الهوامش والإحالات:

- 1- د. عبد الفتاح بوخمخ، أمحمد صالح، ورقة بعنوان الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية مقدمة إلى المنتدى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، ماي 2009 جامعة قسنطينة، ص 02.
- 2- إبراهيم أبو العلا وآخرون، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2009.
- 3- السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، استرال للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 13.
- 4- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1999، ص 200.
- 5- راييس حدة، محاضرات في الأسواق المالية، السنة رابعة مالية نقود وبنوك 2008/2007 ص 195.
- 6- كريستيان ملدر، "عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل". مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، عدد 4، ديسمبر 2002، ص 6.
- 7- مفتاح صالح، معارف فريدة، قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية إسلامية، بحث مقدم إلى المنتدى الدولي حول النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في الفترة من 5 إلى 6 ماي 2009، ص 03.
- 8- الأمم المتحدة، الملخص التنفيذي عن الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009.
- 9- بلعزوز بن علي، عبو هودة، الأزمة مظاهرها وسبل العلاج، بحث مقدم في المنتدى الدولي حول النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في الفترة من 5 إلى 6 ماي 2009، ص 11.
- 10- بلعزوز بن علي، عبو هودة، نفس المرجع، ص 11.
- 11- د طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 28.
- 12- إبراهيم بن جيبب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن 2009 ص 81.
- 13- www.arabic.euronews.net/2011/08/16/germany-leads-euro-zone-growth-slimp-consulté-le-13/11/2011-à-10:00
- 14- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي - تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، السعودية، ط2، 1998، ص 12.
- 15- عاشور عبد الجواد عبد الحميد، البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، دار الصحابة للتراث، طنطا، سنة 1993، ص 11.
- 16- سورة البقرة، الآيات 278، 279.
- 17- محمد فرحي، العمل المصرفي في الإسلام ضرورته وجذوره التاريخية وآلياته، بحث مقدم إلى المنتدى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر، أيام 25.24 أفريل 2006، ص ص 10.11.
- 18- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص 388.

- 19- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 117.
- 20- عبد الحق أبو عتروس، الوجيه في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 204.
- 21- جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق " نحو طريق ثالث"، مركز الإعلام العربي، مصر، 2000، ص 76.
- 22- أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 83.
- 23- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 176.
- 24- نفس المرجع، ص 176.
- 25- أشريف ولد بابا ولد زين الدين، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية بحث مقدم إلى الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبلية المركز الجامعي غرداية في 23 و 24 فيفري 2011 ص 02.
- 26- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية - قديمها وحديثها، أسبابها، والدروس المستفادة - إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 219.
- 27- نفس المرجع
- 28- <http://al-madina.com/node/339666> التاريخ 2011/10/15 على الساعة 13:30
- 29- سميرة عطيوه قارة علي، مداخلة بعنوان: الأزمة المالية فرصة لتعضيد التمويل الإسلامي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 10.
- 30- أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق، من ص 283 إلى ص 292.
- 31- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص 223.